

مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة  
والفتيات  
الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين  
الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية  
النسخة الثانية من المسودة صفر



الوثيقة رقم: CFS OEWG-Gender/2021/07/05/01

الجزء 1 - مقدمة

1-1 المعلومات الأساسية والأساس المنطقي

- 1- إن الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق رؤية لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) المتمثلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، والإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- 2- ومن أجل تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس، أقرت اللجنة في دورتها السادسة والأربعين التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2019 سياسة ستسفر عن خطوط توجيهية طوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية (ويُشار إليها في هذه الوثيقة باسم "الخطوط التوجيهية").
- 3- وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمرًا أساسيًا من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومن أجل ضمان النظم الغذائية المستدامة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا. وقد أقر المجتمع الدولي بأهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات من أجل التنمية المستدامة من خلال اعتماد المساواة بين الجنسين كهدف قائم بحد ذاته في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الهدف 5). وسينتج عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات إسهام حاسم في تحقيق جميع أهداف الخطة ومقاصدها. وبالتالي، فإن التعميم المنهجي للمساواة بين الجنسين في تنفيذ خطة عام 2030 مهم للغاية.
- 4- وينتج نظام الأغذية العالمي حاليًا ما يكفي من الأغذية لإطعام كل شخص يعيش على كوكب الأرض. ومع ذلك، وبسبب مجموعة من التحديات المتنوعة، يفشل عدد متزايد من الأشخاص في إعمال حقهم في الغذاء الكافي وتلبية احتياجاتهم اليومية الغذائية والتغذوية. وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى وجود نحو 690 مليون شخص جائع، أي زيادة قدرها 60 مليونًا تقريبًا منذ عام 2014، وهو ما يمثل 8.9 في المائة من إجمالي عدد السكان.<sup>1</sup> ومن المرجح أن تكون جائحة كوفيد-19 قد أضافت ما بين 83 إلى 132 مليون شخص إلى صفوف

<sup>1</sup> حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

ناقصي التغذية في عام 2020<sup>2</sup>، وهو ما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى التمييز وعدم المساواة بين الجنسين. ويشكل اليوم سوء التغذية بجميع أشكاله - أي نقص التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، والوزن الزائد والسمنة - العامل الرئيسي الذي يساهم في العبء العالمي للمرض وانخفاض متوسط العمر المتوقع. وفي هذا السياق العالمي الحافل بالتحديات، تعد معالجة عدم المساواة بين الجنسين وضمان حقوق النساء والفتيات أمرًا ملحًا وأكثر أهمية من أي وقت مضى من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

5- وتُظهر مجموعة كبيرة من الأدلة الروابط الإيجابية القائمة بين المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية. وليست المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمرين أساسيين لإعمال حقوق الإنسان فحسب، بل هما ضروريان أيضًا للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وحماية النظم الإيكولوجية والحفاظ على التنوع البيولوجي. ويمثل تمكين المرأة أحد أكثر الطرق فعالية لتحسين النتائج المحققة على صعيد التغذية، ليس فقط للنساء ولكن لجميع أفراد الأسرة أيضًا، ويخفض كذلك معدل وفيات الرضع ويحد من سوء التغذية لدى الأطفال، مما يساعد بالتالي على كسر دورات سوء التغذية بين الأجيال، إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الغذائية للحوامل والمرضعات. ويُطلب أيضًا اتخاذ تدابير لتحسين صحة الأمهات، مع الاعتراف بالصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، وبحقوقها الإنجابية.<sup>3</sup> وليس الاستثمار في النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات مجرد أشياء صحيحة يتعين القيام بها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، بل هي أشياء ذكية ينبغي القيام بها.

6- ويؤدي التمييز ضد النساء والفتيات<sup>4</sup> وانتشار عدم المساواة بين الجنسين والتعرض للعنف إلى عدم المساواة في الحصول على الأغذية، إضافة إلى ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى النساء والفتيات. وتواجه الفتيات الريفيات مساوئ ثلاثية الأبعاد تتمثل في الموقع والنوع الاجتماعي والعمر. وقد ازدادت الفجوة بين الجنسين في الحصول على الأغذية من عام 2018 إلى عام 2019<sup>5</sup>، ومن المتوقع أن تتسع هذه الفجوة نظرًا إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19 والتدابير الرامية إلى احتوائها على الأمن الغذائي والتغذية بشكل سلبي ومتفاوت بين الجنسين.<sup>6</sup>

7- ويرتبط تحقيق المساواة بين الجنسين ارتباطًا إيجابيًا بزيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة في العديد من القطاعات، بما في ذلك الزراعة، في حين أن عدم المساواة والتمييز في الوصول إلى الموارد والتحكم بها لا يزالان يقوضان الأداء

<sup>2</sup> حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

<sup>3</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/1 لعام 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 1994. وإعلان ومنهاج عمل بيجين، 1995. والاستنتاجان رقم 62 و63 المتفق عليهما للجنة وضع المرأة.

<sup>4</sup> الأمم المتحدة، 1979. يُعرّف التمييز ضد المرأة في "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، المادة 1-، على النحو التالي "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل". ويمكن أن ينشأ التمييز ضد المرأة من القانون أو الممارسة على السواء. وتتعرف الاتفاقية بكلا شكلي التمييز وتتصدى لهما، سواء أكانا موجودين في القوانين أو السياسات أو الإجراءات أو الممارسات.

<sup>5</sup> حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

<sup>6</sup> الموجز السياسي الصادر عن المنظمة بشأن الآثار الجنسانية المترتبة عن جائحة كوفيد-19 واستجابات السياسات العادلة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، منظمة الأغذية والزراعة، 2020.

الاقتصادي، مما يؤدي إلى نتائج اقتصادية دون المستوى الممكن بلوغه. وتؤدي النساء أدوارًا فعالة بوصفهن عناصر فاعلة في النظم الغذائية كمزارعات ومنتجات ومجهزات وتاجرَات وعاملات بأجر ورائدات أعمال على طول سلاسل القيمة. وسيؤدي منح النساء نفس الفرص التي يحظى بها الرجال للحصول على الموارد الزراعية إلى زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي بنسبة 2.5-4 في المائة، ويحتمل أن يقلل من عدد الجياع بنسبة 12-17 في المائة.<sup>7</sup> ويشكل تقديم الدعم الكافي إلى النساء في النظم الغذائية أمرًا حاسمًا بالنسبة إلى الكوكب من أجل إطعام تسعة مليارات شخص في عام 2050 وإنتاج مزيد من الأغذية بنسبة 50 في المائة.<sup>8</sup>

8- ورغم التقدم الإيجابي المحرز على مدى عقود، لا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين قائمة، إذ لا تزال المرأة والفتيات تواجهن أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز في العديد من المجالات. ويتجلى ذلك في عدم المساواة في الوصول إلى، والتحكم في، الموارد الإنتاجية الرئيسية والأصول والتكنولوجيات والخدمات والفرص الاقتصادية والمشاركة في عمليات صنع القرار على مستويي الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني، فضلاً عن المسؤوليات غير المتوازنة وغير المعترف بها في ما يتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي - وجميعها تؤثر بشكل سلبي على الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، أي التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار.

9- ويؤثر عدم المساواة بين الجنسين بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اللواتي ما زلن يحظين بوضع اجتماعي وسلطة اقتصادية وسياسية متدنية في أجزاء كثيرة من العالم. ومع ذلك، تقوم الحواجز التمييزية والمعايير والتوقعات المجتمعية الجنسانية التقييدية بمنع الجميع من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وبالتالي، فإن تغيير أدوار الجنسين وعلاقتهم من أجل تحقيق المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص سيعود بالنفع على المجتمع بأسره. ومن المهم للغاية أن تتحمل جميع الجهات الفاعلة مسؤولية مشتركة وأن تضطلع بدور فاعل في هذه العملية، بما في ذلك الرجال والفتيان.

## 2-1 أهداف الخطوط التوجيهية

10- يكمن الهدف من الخطوط التوجيهية في دعم الدول الأعضاء والشركاء في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتيات وتمكينهن، كجزء من الجهود المبذولة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وذلك في إطار السعي إلى الإعمال المطرد للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني.

11- وستوفر الخطوط التوجيهية توجيهات سياساتية ملموسة تستند إلى الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن تعميم المنظور الجنساني<sup>9</sup> والتدخلات التحويلية الجنسانية والحلول المبتكرة. وتهدف إلى المساهمة في اعتماد نهج يراعي الجنسين، وإلى تحسين الأطر القانونية والسياساتية والترتيبات المؤسسية والخطط والبرامج الوطنية، وتعزيز

<sup>7</sup> حالة الأغذية والزراعة 2010-2011، النساء في الزراعة: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية.

<sup>8</sup> مستقبل الأغذية والزراعة - الاتجاهات والتحديات، منظمة الأغذية والزراعة، 2017.

<sup>9</sup> إن تعميم المنظور الجنساني، على النحو المعرف في استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها 2/1997 - تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة- هو "عملية لتقدير الآثار المترتبة على أي إجراء يعتزم اتخاذه، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج، في جميع الميادين وعلى كل المستويات، بالنسبة إلى النساء والرجال. وهو طريقة لجعل شواغل وتجارب النساء والرجال بعددًا متكاملًا لتصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل أن يتسنى للنساء والرجال الاستفادة بالتساوي، وألا تستمر أوجه انعدام المساواة. والهدف الأسمى هو تحقيق المساواة بين الجنسين".

الشراكات المبتكرة وزيادة الاستثمارات في الموارد البشرية والمالية التي تؤدي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

12- وتهدف الخطوط التوجيهية إلى زيادة الاتساق السياسي بين المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وخطط الأمن الغذائي والتغذية، وإلى تعزيز التدابير السياساتية المتآزرة. ويساعد إعداد ونشر الأدلة حول الأوضاع والتجارب المتنوعة للنساء والفتيات والرجال والفتيان، والاعتراف بالفرص والقيود والنتائج المتميزة في سياق الأمن الغذائي والتغذية، على تغيير المعايير المجتمعية وزيادة الوعي ودعم الاستجابات المناسبة، بما في ذلك الإعداد الهادف للسياسات والبرامج.

13- وستساهم الخطوط التوجيهية في تسريع الإجراءات التي يتخذها جميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك منظمات المزارعين والمنظمات النسائية، من أجل تحقيق رؤية اللجنة وأهداف خطة عام 2030، كجزء من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التنمية المستدامة (2020-2030). ونظرًا إلى الأدوار المهمة التي تؤديها النساء والفتيات في الزراعة<sup>10</sup> والنظم الغذائية والزراعة الأسرية، وفي الأمن الغذائي والتغذية للأسر، ستساهم الخطوط التوجيهية أيضًا في تنفيذ خطط عمل عقود الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025)، والماء من أجل التنمية المستدامة (2018-2028)، والزراعة الأسرية (2019-2028)، واستعادة النظم الإيكولوجية (2021-2030)؛ وستستفيد من قمة النظم الغذائية لعام 2021.

### 3-1 طبيعة الخطوط التوجيهية الطوعية ومستخدموها المستهدفون

14- إنّ الخطوط التوجيهية طوعية وغير ملزمة، وينبغي تفسيرها وتطبيقها بما يتماشى والالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، ومع مراعاة الالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية الواجبة التطبيق على النحو الملائم. والمقصود من هذه الخطوط التوجيهية هو أن يتم تفسيرها وتطبيقها وفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها.

15- وتكمل هذه الخطوط، وتدعم، المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى التصدي لجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والتي تؤثر بشكل سلبي على الأمن الغذائي والتغذية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تستند توجيهات اللجنة إلى الصكوك القائمة المعتمدة بشأن هذا الموضوع في سياق منظومة الأمم المتحدة، وتدعمها.

16- وإنّ هذه الخطوط التوجيهية موجهة إلى جميع أصحاب المصلحة الذين يشاركون في معالجة الأمن الغذائي والتغذية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتوجّه الخطوط التوجيهية في المقام الأول إلى الحكومات على جميع المستويات من أجل المساعدة في تصميم السياسات العامة وتنفيذها، إذ إن هدفها الأساسي هو توفير أدوات ملموسة لتحقيق الاتساق بين السياسات القطاعية وعبر سياسات القطاع العام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما أنّها قيّمة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في المناقشات السياساتية وعمليات تنفيذ السياسات. وهذه الجهات الفاعلة هي:

(أ) الحكومات؛

<sup>10</sup> تشمل الزراعة المحاصيل والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/242، الفقرة 20.

- (ب) والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها؛
- (ج) والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات المزارعين وصغار منتجي الأغذية، ونقابات العمل الخاصة بالعمال المنزليين والريفيين والزراعيين والشعوب الأصلية؛
- (د) والقطاع الخاص، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- (هـ) والمنظمات البحثية والجامعات؛
- (و) ووكالات التنمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية؛
- (ز) والمؤسسات الخيرية.

## الجزء 2 - المبادئ الرئيسية التي تستند إليها الخطوط التوجيهية

تستند الخطوط التوجيهية إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- 17- **الالتزام بحقوق الإنسان وإعمال الحق في غذاء كافٍ.** إنّ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات أمر أساسي من أجل إعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي<sup>11</sup>. وتعزز الخطوط التوجيهية الحق في الغذاء الكافي بما يتماشى مع رؤية اللجنة المتمثلة في القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، والإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.
- 18- **تمكين المرأة والفتيات.** تستند الخطوط التوجيهية بشكل كامل إلى تعزيز تمكين المرأة والفتيات، والاعتراف بمن كصاحبات حق وجهات فاعلة في التغيير. وترتكز الخطوط التوجيهية إلى العلاقة الإيجابية بين تمكين المرأة والفتيات وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وتوصي باتخاذ إجراءات تهدف إلى ضمان استقلالية المرأة والفتيات وحققهن في تقرير مصيرهن بنفسهن، وتمكنهن من التعبير عن رأيهن والحصول على التمثيل، وذلك من أجل أن يتحكمن في حياتهن ويقوين خياراتهن الاستراتيجية التي تؤثر على حياتهن وسبل عيشهن.
- 19- **النهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين.** تعزز الخطوط التوجيهية تطبيق النهج التحويلية المراعية للمساواة بين الجنسين التي تعالج الأعراض والأسباب الهيكلية المتعلقة بأوجه عدم المساواة بين الجنسين وتحدد الفرص الفريدة لإدخال تغيير على المعايير الجنسانية وعلاقات القوة من أجل تحقيق تحسن مستدام في الرفاه للجميع. ويتطلب ذلك إشراك الرجال والفتيان من أجل تعزيز مسؤوليتهم المشتركة عن التحويل الناجح لعلاقات القوة غير المتكافئة والنظم والمؤسسات والهيكل الاجتماعية التمييزية.
- 20- **تعزيز الاتساق بين السياسات.** تعزز الخطوط التوجيهية اتساق السياسات بين سياسة المساواة بين الجنسين والسياسات المؤسسية المتعددة القطاعات المتعلقة بالنظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. وسيساعد ذلك على تعزيز أوجه التآزر وتجنب الازدواجية والتخفيف من المخاطر والحيلولة دون الآثار غير المقصودة أو المتناقضة، بما في ذلك بشأن المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية من مجال سياساتي إلى آخر.

<sup>11</sup> المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- 21- التحليلات والنهج الجنسانية المحددة السياق. تعزز الخطوط التوجيهية التحليلات والإجراءات الجنسانية الشاملة والتشاركية المحددة السياق التي تراعي السياق الوطني والإقليمي والمحلي وتأثيره على العلاقات والأدوار والمعايير الجنسانية.
- 22- تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالاقتران مع الإجراءات المحددة الأهداف. إلى جانب النهج التحويلي، تدعم الخطوط التوجيهية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والتدخلات، مع الاعتراف في الوقت ذاته بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب استكمال تعميم مراعاة المنظور الجنساني بإجراءات محددة الأهداف تركز بشكل خاص على المرأة والفتيات.
- 23- تعزيز جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس واستخدامها. تعزز الخطوط التوجيهية الجمع والاستخدام المنتظمين للبيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والإعاقة، وكذلك الإحصاءات والمؤشرات التي تراعي المساواة بين الجنسين. وستستكمل البيانات الكمية بيانات نوعية مستمدة من المعارف التقليدية والأصلية والمحلية لدى النساء والرجال بشأن المزيد من المعلومات المحددة السياق، بما في ذلك بشأن المواقف والأعراف التي يصعب جمع البيانات النوعية بشأنها ولا بد من وجودها من أجل إعطاء تفسير صحيح. وتمكن الأدلة السليمة من اتخاذ قرارات مستنيرة، وتطوير نظم قائمة على الأدلة للرصد والتقييم، وبلورة استجابات وسياسات فعالة.
- 24- الشمولية والمشاركة في عملية صنع السياسات. تعزز الخطوط التوجيهية السياسات التي تركز على الإنسان وتستند إلى نهج تشاركي. ولا يعدّ تمكين وتعزيز مشاركة المرأة من مختلف الفئات التي تعيش في حالة تمهيش وضعف، بما في ذلك نساء الشعوب الأصلية، أمرًا بالغ الأهمية من أجل ضمان استجابة أهداف السياسات لأولويات المرأة فحسب، بل يوفران أيضًا وسيلة استراتيجية للتغلب على الإقصاء الاجتماعي.
- 25- تعددية القطاعات والنهج المتعدد الأبعاد. تقرّ الخطوط التوجيهية بأن المرأة والفتيات بكل ما يتسمن به من تنوع يتعرضن في كثير من الأحيان لأشكال متعددة ومتداخلة من التمييز لأسباب منها، على سبيل المثال، العمر والعرق والإثنية والطبقة الاجتماعية والدين ونوع الجنس وحالة الانتماء إلى الشعوب الأصلية أو المهاجرة والإعاقات، وهو ما يؤثر على الأمن الغذائي والنتائج التغذوية لديهن. وتعزز الخطوط التوجيهية اتباع نهج متعدد الأبعاد يعالج هذه الأوجه المترابطة والمتكافلة من الحرمان.
- 26- التعاون والشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين. تقرّ الخطوط التوجيهية بأهمية توطيد التعاون والشراكة الفعالين بين أصحاب المصلحة المتعددين في النظم الغذائية. والأمر الحيوي بشكل خاص هو الدور الذي يؤديه المجتمع المدني، مثل منظمات المزارعين ومستخدمي المياه والمنظمات النسائية، وإمكانات أفعالهم في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الجماعي للمرأة والفتيات. وهناك في القطاع الخاص مجموعة مهمة أخرى من الجهات الفاعلة في النظام الغذائي التي تعترف بها الخطوط التوجيهية. وتهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى تقديم الدعم لنهجها الجنسانية وإظهار كيف يمكن للشراكة بين القطاعين العام والخاص إحداث تغيير إيجابي على صعيد الأمن الغذائي والتغذوي.
- 27- الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية، المدعومة بالالتزام السياسي والسياسات العامة التي تعزز بيئة تمكينية لإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية وثقافية، إضافة إلى سياسات وبرامج ومؤسسات محددة مراعية للمنظور الجنساني. وينبغي أن تشمل التغييرات تكييف الخدمات العامة من أجل دعم المرأة، وحملات الدعوة من أجل

التصدي لمختلف أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتيات، لا سيما في المناطق الريفية. وتوجه الخطوط التوجيهية الانتباه إلى حقيقة أن ضمان الموارد الكافية المراعية للمنظور الجنساني هو شرط أساسي من أجل إحراز تقدم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

### الجزء 3 - الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية

يهدف النص التالي في الجزء 3 إلى وضع إطار محدد للمناقشات في المشاورات الإقليمية والإلكترونية في الفترة الممتدة من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وتوجيه النسخ المقبلة من الوثيقة. ولا يمثل منطوق هذا القسم نصًا مقترحًا للخطوط التوجيهية الطوعية، بل هو عبارة عن أفكار أولية تتعلق بالقضايا والمواضيع التي ينبغي النظر فيها ومناقشتها من قبل أصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

وقد جرى تنظيم الجزء الثالث من المسودة صفر وفقًا لاختصاصات إعداد الخطوط التوجيهية، التي وافقت عليها الجلسة العامة في فبراير/شباط 2021، إلى جانب كل موضوع من المواضيع المحددة في "نطاق الخطوط التوجيهية" (القسم جيم). ويعرض كل قسم بيانًا للمشكلة وسردًا ومجالات السياسات ذات الصلة المطروحة للنقاش.

### 1-3 مشاركة المرأة وصوتها ودورها القيادي في مجال السياسات - وعملية صنع القرارات على جميع المستويات

28- بيان المشكلة: المرأة ليست ممثلة بشكل كافٍ في عمليات صنع القرارات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات. ويشارك ذلك في إعداد وتنفيذ السياسات التي لا تنجح في الاعتراف بالأدوار الرئيسية للمرأة، وإعمال حقوقها، وتعزيز مصالحها واحتياجاتها وأولوياتها. ويشكل تعزيز المشاركة والقيادة الفعالين للمرأة، ودعم دورها بوصفها جهة فاعلة في التغيير، أمرًا حيويًا من أجل النهوض بالأمن الغذائي والتغذوي للمرأة وأسرته ومجتمعها.

29- من شأن إسماع صوت المرأة ومشاركتها بشكل فعال في صنع القرارات أن يمكّنها من التأثير على السياسات والاستراتيجيات وخطط الاستثمار، كي تكون أكثر استجابة لاحتياجات المرأة، وتأخذ بعين الاعتبار معارفها وخبراتها الخاصة، وتعالج القيود المفروضة عليها وتخصيص التمويل لأولوياتها، وتدعم النهوض بالتنمية المستدامة والمنصفة وأهداف الأمن الغذائي والتغذية.

30- وتشير الأدلة أيضاً إلى أن قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بأنماط الإنفاق الأسري ترتبط بأنماط غذائية صحية بقدر أكبر ونتائج تغذوية أفضل للأطفال<sup>12</sup>. وعندما تتحكم المرأة في دخل الأسرة، يزداد احتمال إنفاق هذا الدخل على الأغذية ورفاه الأطفال.

31- وعلى الصعيد العالمي، ازداد تمثيل المرأة في هيئات صنع القرارات الرفيعة المستوى في القطاعين العام والخاص المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، بيد أنه لا يزال منخفضاً في العديد من البلدان. وعلى مستوى الأسرة أيضاً، هناك عدة قرارات رئيسية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية - على سبيل المثال تقاسم العمل وتوزيعه، والحصول على الموارد الإنتاجية والمالية والتحكم فيها، والمشاركة في الأنشطة المدرة للدخل، والمشاركة في رابطة المنتجين والرابطة المجتمعية - تتأثر بعلاقات القوة غير المتكافئة والأدوار الجنسانية والأعراف الاجتماعية والممارسات التمييزية. وعلى وجه الخصوص، تواجه المرأة الريفية العديد من العقبات، وذلك بسبب أدوارها المتعددة وعبء العمل الثقيل الملقى على عاتقها واستمرار النظرة التقليدية إلى دور المرأة والرجل في المجتمع.

32- ويشكل العنف بحق المرأة أحد أخطر العوائق التي تحول دون تويي المرأة أدوار قيادية ومشاركتها بشكل كامل في الحياة العامة. وإلى جانب عوامل أخرى، مثل التمييز ومحدودية الحصول على التعليم وعبء العمل الثقيل، بما في ذلك العمل غير المأجور والعمل المنزلي، فإن العنف بحق المرأة يمنعها من الكشف عن قدراتها الكاملة والمشاركة في المجتمع بما يتماشى مع التشريعات الوطنية وصكوك حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً. كما أن العنف القائم على نوع الجنس بحق المرأة مستمر في جميع البلدان.

33- أما مجالات السياسات المطروحة للنقاش فهي:

- (1) دعم الدور القيادي للمرأة من خلال التدريب وبناء القدرات.
- (2) تطبيق تدابير التمييز الإيجابي، مثل الحصص بحسب نوع الجنس من أجل ضمان تمثيل المرأة في المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص والمنظمات المجتمعية.
- (3) تعزيز المنظمات النسائية والعمل الجماعي النسائي. الاعتراف بأهمية الارتباط الذاتي ودور الحراك الاجتماعي الرامي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في مجال صنع القرارات على جميع المستويات.
- (4) تغيير الأعراف الاجتماعية التمييزية والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس.

## 2-3 الروابط بين الأمن الغذائي والتغذية والعنف والتمييز ضد المرأة

34- بيان المشكلة: يمثل التمييز والعنف ضد المرأة والفتيات وانعدام أمنهن وسلامتهن عائقاً كبيراً أمام تنميتها البشرية ورسماً معالم حياة المرأة والفرص المتاحة لها، وهو أمر ينطوي على كلفة كبيرة على مستوى الأمن الغذائي بالنسبة إليهن وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية ومجتمعاتهن والتنمية الاقتصادية. والعنف القائم على نوع الجنس هو مظهر

<sup>12</sup> ['Is women's empowerment a pathway to improving child nutrition outcomes in a nutrition-sensitive agriculture program?'](#)

المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، 2019.

متطرف من مظاهر عدم المساواة بين الجنسين وانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية. وتعرض المرأة التي تعيش في سياقات النزاعات أو الكوارث لدرجة أكبر من خطر العنف<sup>13</sup>.

35- ولكل إنسان الحق في عيش حياة خالية من جميع أشكال العنف. ولكن في الواقع، تستمر أشكال متعددة من العنف القائم على نوع الجنس بحق المرأة والفتيات في كل البلدان، وهو أحد أكثر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان انتشارًا وقلما يجري الإبلاغ عنه.

36- ويعتد العنف القائم على نوع الجنس مشكلة عالمية، إذ إن 35 في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم قد تعرضن للعنف الجسدي و/أو الجنسي من الشريك الحميم أو العنف الجنسي من غير الشريك في حياتهن<sup>14</sup>. كما أن المرأة والفتيات ذوات الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية، والمشردين قسرًا، والنساء والفتيات المهاجرات، والنساء اللواتي يعانين من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، هم عرضة لخطر أكبر من العنف.

37- ويؤدي العنف القائم على نوع الجنس إلى تقويض شديد لصحة المرأة الجسدية والعاطفية والعقلية، وكرامتها ورفاهها، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى وفاة المرأة. ومع ذلك، غالبًا ما يبقى هذا العنف محاطًا بثقافة الصمت. ويؤثر في المقام الأول على المرأة والفتيات في سنواتهن الإنتاجية والإنجابية، ويضرّ بقدرتهن على الاستفادة من الفرص من أجل تحسين مساهمتهن في الأمن الغذائي والتغذية، بوصفهن عاملات مأجورات ومقدمات للرعاية، وذلك بسبب المرض والإصابة والوصم.

38- ويعزز العنف القائم على نوع الجنس الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويؤثر هذا العنف المتجذر في الأعراف والصور النمطية الاجتماعية الضارة الموجودة في شتى الثقافات والطبقات الاجتماعية على جميع المجتمعات، وكلفته باهظة بالنسبة إلى الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم واقتصاداتهم.

39- وغالبًا ما تؤدي الأزمات الإنسانية، بما في ذلك تلك الناتجة عن تغير المناخ والنزاعات والكوارث والجوائح، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الكامنة بين الجنسين وأوجه الضعف ومخاطر العديد من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وعلى سبيل المثال، أدى الضغط الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن كوفيد-19 إلى زيادة انتشار العنف المنزلي. ولهذا، ينبغي إيلاء الاهتمام لمنع العنف والتصدي له منذ بداية الأزمات، وذلك عن طريق اتباع نهج تركز على الناجين وإيلاء اهتمام خاص للنساء الأكثر حرمانًا اللواتي يعانين من أشكال متعددة من التمييز.

40- ويسبب التقسيم الجنساني للعمل، غالبًا ما تواجه المرأة الريفية العنف إبان الاضطلاع بمسؤولياتها اليومية، مثل جلب المياه وجمع خشب الوقود. وفي كثير من الأحيان، يُجبر شح المياه وقلة خشب الوقود المرأة على اجتياز مسافات طويلة، مما يعرضها بشكل أكبر لخطر العنف. ويمكن لانعدام الأمن الغذائي بحذ ذاته أن يفضي إلى تفاقم التوترات داخل الأسرة، مما يؤدي إلى العنف المنزلي. وفي سياقات الندرة، غالبًا ما تعطي المرأة الأولوية للاحتياجات الغذائية لأفراد الأسرة الآخرين، مما يقلل من عدد وجباتها الغذائية اليومية ومتناولها من الأغذية، الأمر الذي يؤثر تأثيرًا ضارًا على وضعها التغذوي. كما يمكن أن يؤدي تزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي وعدم

<sup>13</sup> [How can we protect men, women and children from gender-based violence? Addressing GBV in the food security and agriculture sector](#)، منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

<sup>14</sup> [Gender-Based Violence \(Violence Against Women and Girls\)](#)، البنك الدولي، 2019.

استقرار الدخل إلى زيادة مخاطر الزواج القسري والمبكر وحالات الحمل المبكر لدى لفتيات، وهو أمر له آثار مدمرة على صحتهم وتعليمهم وتنميتهم.

41- وقد تضطر المرأة بدافع الضرورة، وخاصة في سياقات الأزمات، إلى اعتماد استراتيجيات تأقلم سلبية من أجل البقاء، وتخرط في ممارسة الجنس مقابل المال من أجل شراء الأغذية، وهو ما يعرضها لمزيد من العنف ويزيد من إمكانية الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وسوى ذلك من الأمراض المنقولة جنسياً، وحدوث حالات الحمل غير المقصود.

42- وبغية مكافحة العنف القائم على نوع الجنس، لا بد من تكثيف الجهود من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>15</sup> كصك أساسي لضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واحترام حقوق الإنسان.

43- أما مجالات السياسات المطروحة للنقاش فهي:

(1) منع ودعم القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة، في سياق الأمن الغذائي والتغذية، إضافة إلى إشراك الرجال والفتيات من أجل تحقيق عالم خالٍ من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

(2) القوانين والسياسات العامة وإنفاذها، إلى جانب القدرات المؤسسية اللازمة من أجل تقديم الخدمات الأساسية الجيدة وتدخلات تغيير السلوك، بما في ذلك لفائدة الرجال والفتيات بهدف القضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

(3) في سياقات الأزمات، اتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان أمن وسلامة المستفيدات منذ البداية، وتعزيز حمايتهن وكرامتهن وسلامتهن، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.

(4) إدخال تغييرات على الأعراف والقوالب النمطية في المجتمع التي تولد وتدعم العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وتعزيز الذكورية الإيجابية والقضاء على الممارسات الضارة.

### 3-3 الحصول على التعليم وبناء القدرات والتدريب والمعرفة والمعلومات

44- بيان المشكلة: يرتبط تعليم المرأة والفتيات ارتباطاً إيجابياً بالحد من سوء تغذية الأطفال وتحسين الأنماط الغذائية للأسرة. ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه على مر السنوات العشرين الماضية في ما يخص الحصول على التعليم، لا تزال الفتيات أكثر عرضة للانقطاع عن المدرسة مقارنةً بالفتيان، أو أكثر عرضة لتترك الدراسة في وقت مبكر. وتشكل النساء الثلثين من أصل 750 مليوناً من الأميين، مع أنّ نحو الأمية يمكن أن يكون أداة قوية لمحاربة الجوع. ويحد نقص التعليم والتدريب من فرص المنتجات لاعتماد أساليب وممارسات زراعية محسنة. وغالباً ما تتمتع النساء أيضاً بإمكانية محدودة للحصول على معلومات السوق، وهو ما يؤثر على قدرتهن على اتخاذ خيارات تجارية مستنيرة وتحقيق إمكاناتهن كمنتجات ورائدات أعمال وعاملات في التجارة.

<sup>15</sup> اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CEDAW.aspx>

- 45- يُعدّ تعليم النساء والفتيات إحدى أولويات التنمية الإستراتيجية. ومع ذلك، لا تزال أوجه عدم المساواة المستمرة في مجال التعليم تؤثر على حياة ملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ولم يزد معدل التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية إلا بمقدار عشر نقاط مئوية، من 78 إلى 88 في المائة، أي أقل من نصف نقطة في السنة<sup>16</sup>. وبهذا المعدل، لن تتمكن جميع الفتيات من الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلا في عام 2050.
- 46- وتميل النساء اللواتي يحصلن على سنوات تعليم أطول إلى كونهن أكثر دراية بالتغذية، كما يعتمدن ممارسات غذائية أفضل من أجل أنفسهن وأسرهن. ويزيد احتمال مشاركتهن في سوق العمل النظامي وكسب دخل أعلى<sup>17</sup>. وتزيد أجور الفتيات مع كل سنة إضافية في المدرسة الابتدائية بنسبة 10-20 في المائة. ويمكن أن تساعد كل هذه العوامل مجتمعة على انتشار الأسر والمجتمعات والبلدان من حلقة الفقر والجوع وسوء التغذية.
- 47- ويرتبط تعليم الفتيات بالآفاق الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية. ومع ذلك، في العديد من مناطق العالم، يُنظر إلى تعليم الفتيات على أنه أقل أهمية من تعليم الفتيان. وعلاوة على ذلك، في مقابل إحراز تقدم كبير في تقليص الفجوة بين الجنسين في التعليم، لا تزال هناك أوجه تباين صارخة بين المناطق الريفية والحضرية، مما يترك الفتيات الريفيات في وضع أكثر حرماناً. وفي كثير من الأحيان، تشمل العقبات الفقر وزواج الأطفال والزواج والحمل المبكرين وعدم ملاءمة البنية التحتية المدرسية والبيئة غير الآمنة والقوانين والسياسات التمييزية والأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والعنف. وإضافة إلى ذلك، تنطوي جائحة كوفيد-19 على تأثيرات سلبية للغاية على تعليم الفتيات.
- 48- ويحدّ انخفاض مستويات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة من قدرة المرأة على الحصول على المعلومات والمعارف، ويقيد إمكانية مشاركتها في صنع القرار والاستفادة بشكل كامل من الخدمات التي تدعم الإنتاج. وتشير الأدلة إلى أن الإلمام بالقراءة والكتابة يرتبط باكتساب فهم أكبر للتغذية والرضاعة الطبيعية والممارسات الزراعية الأفضل والأساليب المحسنة لإنتاج المحاصيل، بما في ذلك زيادة احتمال استخدام أصناف المحاصيل والأسمدة المحسنة. ويتمتع المزارعون المتعلمون أيضاً بقدرة تفاوضية أكبر من أجل التعامل مع الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية. ويمثل بناء القدرات والتدريب والمعارف والحصول على المعلومات أدوات بالغة الأهمية بالنسبة إلى المنتجات والعاملات ورائدات الأعمال والتاجرات من أجل اتخاذ خيارات مستنيرة.
- 49- وفي كثير من الأحيان، تعني النسبة المئوية المنخفضة للنساء في مجال التعليم الزراعي العالي وجود مجموعة محدودة مما هو متوفر من المرشحات والفتيات في مجال الزراعة والباحثات والمخططات وصانعات السياسات. والباحثون الزراعيون لهم أهمية حاسمة في تحسين إنتاجية المزارع بالنسبة إلى جميع المزارعين، والتوازن بين الجنسين في صفوفهم أمر أساسي لضمان الاعتراف بالتحديات الزراعية التي تواجهها النساء والرجال على السواء. ومع ذلك، في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يندر وجود الباحثات الزراعيات، وغالباً ما يشكلن أقل من ربع عدد الباحثين. وستؤدي الخريجات من التعليم ما بعد الثانوي والتعليم العالي دوراً محورياً في نقل واقع المرأة ومعارفها إلى المؤسسات في شتى النظم الغذائية.

<sup>16</sup> انخفاض الفجوة بين الجنسين إلى النصف في مجال الالتحاق بالمدارس الابتدائية في السنوات الـ 25 الماضية، اليونسكو، 2020.

<sup>17</sup> [Missed Opportunities: the High Cost of not Educating Girls](#). الصندوق الاستثماري للأطفال، الشراكة العالمية من أجل التعليم، صندوق مالالا، البنك الدولي، 2018.

50- أما مجالات السياسات المطروحة للنقاش فهي:

- (1) التصدي للأعراف الاجتماعية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم وبناء القدرات والتدريب والوصول إلى المعارف وتوليدها والحصول على المعلومات، بما في ذلك دعم وسائل الإعلام على الترويج للصور والبرامج التي تناهض الأعراف الاجتماعية الجنسانية وتوسع من آفاقها.
- (2) النظم التعليمية المراعية للمنظور الجنساني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتقديم نتائج تعليمية أكثر إنصافاً للفتيات والفتيان من خلال بيئات تعليمية آمنة وصحية.
- (3) إيلاء الأولوية للجهود المبذولة من أجل دعم الفتيات على الالتحاق بالمدارس الثانوية وما بعدها، ومعالجة القيود التي يواجهنها من أجل الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها، والتسجيل في التعليم العالمي والتعليم والتدريب المهنيين في مجال الزراعة.
- (4) تقديم الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني لبرامج محو أمية الإناث التي تدمج فصول محو الأمية النسائية في برامج الزراعة والتغذية.

### 3-4 الحصول على التكنولوجيات المناسبة، بما في ذلك الابتكارات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات الرقمية

51- بيان المشكلة: يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والثورة الرقمية أن تسرعاً عجلة التقدم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العديد من المجالات، مثل التعليم والتوظيف وريادة الأعمال، ومنع العنف القائم على نوع الجنس ومكافحته. ومع ذلك، فإن التكنولوجيات ليست محايدة من الناحية الجنسانية، بل هي مرآة للمجتمعات التي تقوم بتحويلها. وبعد تطبيق منظور جنساني أمراً بالغ الأهمية من أجل جني إمكانات التحول والحماية من المخاطر المحتملة التي يمكن أن تطرحها التكنولوجيات أمام النساء والفتيات. ولا بد من بذل الجهود من أجل التغلب على الفجوة الرقمية المتعلقة بنوع الجنس.

52- ويمكن أن تفيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الرقمية المرأة<sup>18</sup> بطرق كثيرة. فمن خلال موارد المعلومات على الإنترنت، يمكن للمرأة الحصول على الائتمان وبناء القدرات والفرص الاقتصادية وفرص العمل الجديدة. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد النساء في المجتمعات الريفية والنائية على الوصول إلى أسواق جديدة ومستهلكين جدد من أجل بيع منتجاتهن. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً أن تسهّل أي تحويلات نقدية وأن تكون وسيطاً في المعاملات الآمنة، بما في ذلك استلام التحويلات المالية وشراء المدخلات.

53- وعن طريق الرسائل الرقمية، يمكن للمرأة أن تتلقى معلومات مهمة لما كان بإمكانها الحصول عليها بطرق أخرى، على سبيل المثال في ما يتعلق بالرعاية الصحية أو الزراعة، بما في ذلك تسعير المنتجات والمعلومات الخاصة بالمدخلات ورسائل الإنذار المبكر المتعلقة بالظروف الجوية. ومع ذلك، فإن المعرفة المكتسبة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن تحل محل خدمات المشورة الزراعية. ومع وفرة تطبيقات إنترنت

<sup>18</sup> [Gender and ICTs - Mainstreaming gender in the use of information and communication technologies \(ICTs\) for agriculture and rural development](#). منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

الأشياء، يمكن للمرأة رصد وتنظيم إجراءات الإدارة المختلفة (مثل الري المفلّ بالأجهزة المتنقلة) التي يمكن أن توفر الوقت وتقلل التعرض للمضايقات.

54- ويمكن أن تساعد التكنولوجيات والحلول الرقمية المرأة على التعامل مع حالات الطوارئ، على نحو ما اتضح إبان جائحة كوفيد-19، وهو ما يخفف من العواقب الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال الرسائل المتعلقة بالكوارث، يمكن لهذه التكنولوجيات والحلول أيضاً أن تساهم في زيادة سلامة المرأة وأمنها وأن تساعد المرأة على حماية نفسها وأسرّتها.

55- ويمكن أن تؤدي التكنولوجيات الرقمية أيضاً إلى تفاهق أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين في النظم الغذائية إذا لم يجرِ إيلاء الاهتمام الكافي للجوانب الجنسانية. وينبغي إيلاء الاهتمام للفجوة الرقمية التي تؤثر على قدرة الناس على المشاركة واغتنام الفرص التي يتيحها العصر الرقمي.

56- وهناك تفاوت كبير في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر المناطق وبين النساء والرجال. وتعرض المرأة في المناطق الريفية أو النائية لتمييز ثلاثي (رقمي وجنساني وريفي) وتواجه عقبات كبيرة من أجل الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية واستخدامها، وذلك بسبب عدم قدرتها على تحمل الكلفة وانخفاض مستوى الإلمام الرقمي والأعراف الاجتماعية. ويقلّ في الوقت الحالي احتمال امتلاك النساء لهاتف محمول في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 10 في المائة مقارنة بالرجال؛ أما احتمال وصولهن إلى الإنترنت عبر الأجهزة المحمولة فتقل بنسبة 23 في المائة، وذلك بسبب مجموعة متنوعة من العوامل منها التعليم ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات وعلاقات القوة غير المتكافئة في شبكات التسويق ومدى توافر الوقت والموارد. ويتعين على وجه السرعة معالجة الفجوة القائمة بين الجنسين في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا أردنا تحقيق فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ما يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

57- وعلاوة على ذلك، تجلب الرقمنة أيضاً مخاطر وتحديات جديدة، مثل أشكال جديدة من العنف القائم على نوع الجنس. ومن المهم معالجة العوائق الهيكلية التي تستند إليها الفجوة الرقمية بين الجنسين، ودعم التحول الرقمي الشامل والعاقل، وتحقيق الفوائد للجميع، مع القيام في الوقت ذاته بحماية حقوق الإنسان، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وضمان وجود فضاء سيراني يسوده السلام والأمان، وحماية البيانات.

58- أما مجالات السياسات المطروحة للنقاش فهي:

(1) حصول المرأة والفتيات على اتصال رقمي متاح وسليم وآمن وميسور الكلفة يصل إلى المناطق الريفية والنائية، بهدف سد الفجوة الرقمية بين الجنسين.

(2) محو الأمية الرقمية للفتيات في مجال التعليم، والتصدي للمعايير والقوالب النمطية الجنسانية التي تُبعد النساء والفتيات عن التكنولوجيا.

(3) تصميم منصات وأدوات تكنولوجية زراعية يشارك فيها الرجال والنساء بشكل متساوٍ بوصفهم مصممين مشاركين من أجل تلبية احتياجات المرأة والفتيات وتفضيلاتهن وفرصهن وقيودهن، والاعتراف بها.

(4) محتويات ورسائل رقمية تستهدف الرجال والنساء على السواء وتمس احتياجاتهم وواقعهم.

### 3-5 التمكين الاقتصادي للمرأة في سياق النظم الغذائية

59- **بيان المشكلة:** تؤدي المرأة أدوارًا فاعلة في النظم الغذائية. ومع ذلك، فإن أوجه عدم المساواة القانونية التي يرافقها التمييز في الأطر المؤسسية والأعراف الاجتماعية والممارسات الثقافية تؤدي إلى حصول النساء على عائدات أقل على الموارد الطبيعية والأصول الإنتاجية وعملهن في النظم الغذائية وعلى طول سلاسل القيمة. ويؤثر ذلك سلبيًا على إمكانات المرأة الإنتاجية والمتعلقة بزيادة الأعمال وعلى الأداء العام لسلاسل الإنتاج. ويؤثر نقص الاستثمارات في التكنولوجيات المناسبة والحصول على خدمات المشورة والخدمات المالية والمعلومات التي تدعم أنشطة المرأة وإنتاجيتها في القطاعين الريفي والزراعي تأثيرًا سلبيًا على الأمن الغذائي والتغذية للأسر المعيشية.

60- وتشارك المرأة بفعالية في النظم الغذائية. ومع ذلك، تقلل أوجه عدم المساواة بين الجنسين في النظم الغذائية من قدرة المرأة والفتيات على تحقيق إمكاناتهن الكاملة وتحقيق هذا التحول. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فهي تحد من وصول المرأة إلى الموارد، مما يؤثر على إنتاجيتها وقدرتها على إدارة المخاطر؛ ومشاركة المرأة وإسماع صوتها في مجموعات المزارعين، وينتج عن ذلك قلة اعتماد الزراعة الذكية مناخيًا؛ وحصول المرأة على الوقت والطاقة اللازمين من أجل الأنشطة المأجورة، وهو ما يجد من مساهمتها في دخل الأسرة والتنقل والتحصيل العلمي. وتؤثر أوجه عدم المساواة بين الجنسين والقيود التي تولدها تأثيرًا سلبيًا على الجهود المبذولة من أجل تحسين استدامة النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية.

61- ويتطلب تعزيز النظم الغذائية وسلاسل القيمة المنصفة للجنسين فهمًا دقيقًا للعلاقات القائمة بين الجنسين والطريقة التي تحدد بها هذه العلاقات أدوار الرجال والنساء ومسؤولياتهم وقدرتهم التفاوضية وتوزيع الموارد عليهم وتقسيم العمل بينهم وصنعهم للقرارات والفوائد التي يجنونها من الزراعة وإنتاج الأغذية، بما في ذلك الدخل، إلى جانب تصميم برامج فعالة من أجل التصدي لها وتغييرها. ويتطلب تحسين التدخلات تطبيق تحليل جنساني على طول سلاسل القيمة، في سياق قانوني واجتماعي وبيئي وثقافي محدد، والتركيز على عمليات الإنتاج والمعالجة والتخزين والنقل والتوزيع والبيع بالتجزئة من منظور جنساني.

62- وسيضمن التحليل تحديد القيود التي تحد من دخول المرأة ومشاركتها بشكل كامل في الدوائر الأكثر ربحية من سلسلة القيمة. ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة وأولوياتها من خلفيات اجتماعية واقتصادية مختلفة (مثل العمر والإثنية والإعاقة والوضع الاقتصادي)، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة الريفية التي يقل احتمال استفادتها من الاستثمارات في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية مقارنة بالرجال. ويُعزى السبب في ذلك إلى كون المرأة تعمل في وظائف منخفضة الأجر في النظم الغذائية في كثير من الأحيان، وغالبًا ما تكون مؤسساتها الخاصة صغيرة الحجم وفي قطاعات قليلة الربح<sup>19</sup>.

63- وغالبًا ما يجري الاحتفاظ بإنتاج المحاصيل التي تديرها النساء من أجل الاستهلاك الأسري، وهو ما يوفر فرصًا للدخل الهامشي. وعلاوة على ذلك، مع انتقال المنتجات الزراعية من المزارع إلى الأسواق غير النظامية، تشير الأدلة إلى أن النساء كثيرًا ما يفقدن السيطرة وفرص توليد الدخل على طول عمليات إضافة القيمة. وفي بعض السياقات، يبيع الرجال المحاصيل المزروعة للأغراض التجارية في السوق، بما في ذلك تلك التي تزرعها النساء، وهو

<sup>19</sup> الأمن الغذائي والتغذية بناءً على سردية عالمية نحو عام 2030. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي، 2020.

ما يقلل من عائد النساء على عملهن. وعلاوة على ذلك، حتى لو كانت النساء تزرع في كثير من الأحيان محاصيل بستانية عالية القيمة، مثل الخضروات للمراكز الحضرية، فإن الافتقار إلى مواد التغليف وسلاسل التبريد والنقل يؤدي إلى خسائر كبيرة ومكاسب منخفضة.

64- وتتسع الفجوة بين الجنسين مع انتقال أصحاب الحيازات الصغيرة إلى نظم زراعية أكثر كثافة. وينطوي التكثيف الزراعي على ضخامة أكبر في رأس المال، ويتطلب الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيا والأسواق وتنويع المحاصيل، وهي أمور أصعب بالنسبة إلى المرأة.

65- وإن مشاركة المرأة في أنشطة تجهيز الأغذية المضافة للقيمة يعيقها الافتقار إلى الخدمات المالية والمعارف وخدمات المشورة والتكنولوجيا والتدريب، التي يمكن أن تبني القدرات الفنية لدى المرأة وكذلك مهاراتها القيادية والمتعلقة بزيادة الأعمال في النظم الغذائية. وكثيراً ما تزيد العوامل الاجتماعية والثقافية من المشكلة من خلال تقييد حركة المرأة، الأمر الذي يقلل من قدرتها على الوصول إلى الأسواق المرهبة. ويؤدي عدم الاستثمار في التكنولوجيات والبنية التحتية الريفية والنقل على طول سلسلة القيمة، مثل تجفيف المحاصيل وتخزينها ونقلها، إلى حدوث خسائر على مستوى الأغذية.

66- ومع أن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة منصوص عليها دولياً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال المرأة تواجه العديد من القيود القانونية التي تحد من قدرتها على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والاستفادة منها، بما في ذلك الأراضي والفرص. وعلى الصعيد العالمي في عام 2019، تمتعت النساء بحوالي 75 في المائة فقط من الحقوق القانونية التي تتمتع بها الرجال، وذلك عبر مجموعة من المؤشرات تتضمن التنقل ومكان العمل والأجر والزواج والأبوة وزيادة الأعمال والأصول والمعاشات التقاعدية. وترتبط الحقوق القانونية المتساوية عادةً بدخل أفضل في سوق العمل بالنسبة إلى النساء، وترتبط بالتالي بزيادة الإنفاق على الأغذية والتغذية من أجل أنفسهن وأطفالهن.<sup>20</sup>

67- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

(1) تعزيز الحقوق القانونية التي تدعم ملكية المرأة ووصولها إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية والتحكم بها، فضلاً عن وصولها إلى الخدمات والمعارف من أجل الاستفادة منها.

(2) التصدي للأعراف الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة في الاستثمارات الزراعية وسلاسل القيمة والوصول إلى الأسواق.

(3) مشاركة النساء في الاستثمارات الزراعية بوصفهن جهات فاعلة في مجال الأعمال التجارية، بما في ذلك في التصنيع الزراعي الصغير النطاق، بالتعاون مع جهات فاعلة أخرى مثل المؤسسات الخاصة من خلال التعاونيات ومنظمات المنتجين، وتوفير بيئة مواتية.

(4) الاستثمارات في التكنولوجيات والبنية التحتية الريفية والنقل والأنشطة الخاصة بالمرأة (في شتى النظم الغذائية وعلى طول سلاسل القيمة) التي تدعم أنشطة المرأة، بالاسترشاد بتحليل السياق الذي يطبق منظوراً جنسائياً، والتي تقوي قدرات النساء على استخدام التكنولوجيات أو الأساليب التي تقلل من عبء عملهن.

<sup>20</sup> [Resource guide on Gender issues in employment and labour market policies: Working towards women's economic empowerment and gender equality](#)، منظمة العمل الدولية، 2014.

### 3-6 الحصول على الموارد الطبيعية والتحكم بها، بما في ذلك الأراضي

68- بيان المشكلة: إن تحسين حصول المرأة على الموارد الطبيعية والإنتاجية والخدمات واستخدامها والتحكم بها أمر ضروري من أجل ضمان المساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة. ورغم الأدوار الإنتاجية الحاسمة التي تؤديها المرأة في النظم الغذائية، لا تزال أوجه عدم المساواة قائمة. وينطوي عدم الحصول على الموارد الإنتاجية والطبيعية الرئيسية والتحكم بها على تأثير ضار بحقوق المرأة وإنتاجية القطاع الزراعي وكفاءته. وكثيرًا ما تتأثر المرأة بشكل غير متناسب بتغير المناخ، والصدمات المرتبطة بالمناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. ولديها قدرة مالية أقل من أجل التعافي من الصدمات المناخية، وقد لا يكون حصولها كافيًا وفي الوقت المناسب على المعلومات والخدمات المناخية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحقوق الشعوب الأصلية، نظرًا إلى أنها تحمي 80 في المائة من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم، وكذلك لأهمية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي لها أهمية بالغة بالنسبة إلى أمنها الغذائي وسبل عيشها وثقافتها.

69- تواجه المرأة والفتيات الريفيات في غالب الأحيان قيودًا على الوصول إلى الموارد الطبيعية والإنتاجية، مثل الأراضي والمدخلات الزراعية والتمويل والائتمان والخدمات الإرشادية والتكنولوجيا. وإذا كان النساء والرجال يتمتعون بنفس إمكانية الوصول إلى جميع الموارد والخدمات، فإن غلات الإنتاج الزراعي للمرأة ستزداد بنسبة 20 - 30 في المائة، مما سيزيد الناتج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية بنسبة 2.5 - 4 في المائة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض بنسبة 12 - 17 في المائة من الجوع في العالم.

70- وفي جميع أنحاء العالم، تُستخدم الأرض كأساس للأمن والمأوى والدخل وسبل العيش. ومع ذلك، لا يتم توزيع الحقوق في الأراضي بشكل عادل، وتواجه المرأة حواجز مستمرة أمام التمتع بحقوق الأرض في أكثر من نصف بلدان العالم، ويحصل ذلك في بعض الأحيان رغم وجود قوانين وسياسات تنص على هذه الحقوق. ويقيد عدم الاستقرار في حياة المرأة للأراضي والوصول إليها من خيارات إدارتها والاستفادة منها بشكل مستدام. وعندما تتمكن النساء من الوصول إلى الأراضي الزراعية، عادةً ما تكون قطع أراضيهن أصغر مساحة وذات نوعية رديئة مقارنة بقطع أراضي الرجال، وغالبًا ما يكون لهن حقوق استخدام أقل أمانًا.

71- وبعد حصول المرأة على المياه عنصرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وإنتاج تربية الأحياء المائية، وكذلك بالنسبة إلى الأغراض الأسرية والمنزلية. وتشكل مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية 10 - 12 في المائة من سبل العيش العالمية، وهي من العناصر الرئيسية التي تساهم في الأمن الغذائي والتغذوي<sup>21</sup>. وتمثل المرأة ما يصل إلى نصف القوة العاملة في مجال تربية الأحياء المائية، وتشارك إلى حد كبير في التجهيز والتجارة، بيد أنها تحصل على عائدات عمل ودخل أقل مما يحصل عليه الرجال.

72- وتقدم الغابات ومواردها خدمات مختلفة إلى النساء والرجال. وغالبًا ما تكون أنشطة الرجال مدفوعة بأهداف تجارية، بما في ذلك استخراج الأخشاب. وأما أنشطة المرأة فتتسم بتنوع أكبر، وغالبًا ما ترتبط برفاه الأسرة، بما في

<sup>21</sup> حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم 2020 (باللغة الإنكليزية). استدامة العمل. منظمة الأغذية والزراعة، 2020.

ذلك جمع خشب الوقود للاستخدام المنزلي، ومجموعة من المنتجات الحرجية غير الخشبية، مثل الأعذية والأدوية للأسرة والعلف للماشية.

73- وتؤدي الاستخدامات التفاضلية للأراضي والمياه ومصايد الأسماك والأشجار والموارد الحرجية من قبل الرجال والنساء إلى معارف متخصصة مختلفة في ما يتعلق باحتياجات إدارة هذه الموارد. ويمكن أن يؤدي عدم مراعاة المعرفة المتخصصة للمرأة في سياسات الأراضي والمياه ومصايد الأسماك والغابات والتخطيط إلى نتائج سيئة، بما في ذلك فقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه وتدهور التربة وفقدان الغطاء الحرجي والفشل في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وينتج عن عدم وجود تمثيل كافٍ للمرأة في نظم إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك إدارة المجتمع ومجموعات المستخدمين، إلى استبعاد المرأة من استخدام الموارد وتقويض قواعد المجتمع المفروضة عليها وإدارة الموارد دون المستوى الأمثل بسبب ذلك.

74- وتتسبب أحداث الطقس الناجمة عن المناخ بتأثيرات شديدة على توافر الموارد الطبيعية، التي تؤثر بدورها بشكل مباشر على المرأة، على سبيل المثال عن طريق زيادة الوقت الذي تحتاج إليه من أجل جلب المياه وجمع خشب الوقود. وقد يختلف وقع آثار تغير المناخ على النساء والرجال، ويعزى ذلك إلى أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين والعوامل المتعددة الأبعاد، ويمكن أن تكون هذه الآثار أكثر وضوحًا في المجتمعات المحلية ولدى الشعوب الأصلية.

75- وعندما ينتج عن الكوارث المتعلقة بالمناخ هجرة الذكور إلى الخارج، تضطر المرأة إلى تحمل مسؤوليات إضافية في المزرعة من دون توفر موارد مناسبة وبسلطة محدودة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأرض - إذ غالبًا ما تكون غير مسجلة باسمها قانونيًا - وهو ما يحد من قدرتها على طلب الإعانات الحكومية أو الخدمات المالية.

76- ومن المهم أن تشارك المرأة - بوصفها راعية للمعارف المتعلقة بالبدور والنباتات المحلية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى الأعذية والزراعة - مشاركة فعالة في المناقشات والقرارات المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتنوع البيولوجي، والقضايا ذات الصلة، إذ تتمتع المرأة بالمعارف والمهارات الفريدة اللازمة من أجل المساعدة على الاستجابة لتغير المناخ بفعالية واستدامة. ويشمل ذلك المناقشات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تدعم، من بين أمور أخرى، الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ في البلدان النامية، وحوارات السياسات المماثلة المتعلقة بالمناخ في بلدانها ومجتمعاتها.

77- وتحمل النهج الزراعية الإيكولوجية مكانة متزايدة الأهمية في النقاشات حول استدامة الزراعة والنظم الغذائية بسبب نهجها الشمولي وتشديدها على الإنصاف، ومراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنظم الغذائية. وتؤثر المعايير الجنسانية وأوجه عدم المساواة تأثيرًا واضحًا على جميع أبعاد الاستدامة الثلاثة. وسيؤدي عدم الاعتراف بذلك إلى التقليل من شأن هذا التأثير.

78- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

(1) *المساواة في حقوق الحياة والوصول إلى الأراضي والمياه ومصايد الأسماك والغابات بين النساء والرجال، بغض النظر عن الحالة المدنية والزوجية للمرأة*<sup>22</sup>.

<sup>22</sup> الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الحوكمة المسؤولة لحياة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2012.

- (2) مشاركة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وحوكمتها على جميع المستويات، بما في ذلك المؤسسات العرفية، والاعتراف بأهمية المعارف التقليدية والمحاصيل المحلية.
- (3) إشراك المرأة والفتيات في إعداد برامج التأهب لحالات الطوارئ وبرامج الاستجابة واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.
- (4) المساواة في مشاركة المرأة وتوليها الأدوار القيادية في جميع جوانب صياغة سياسات المناخ واتخاذ الإجراءات بشأنه على جميع المستويات، بما في ذلك في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعلى المستويين الوطني والمحلي.

### 3-6-1 المدخلات الزراعية وخدمات المشورة والموارد الإنتاجية الأخرى

- 79- بيان المشكلة: تتمتع المرأة بفرص أقل للحصول على المدخلات والخدمات الزراعية، بما في ذلك خدمات المشورة في المناطق الريفية، وغالبًا ما تكون تلك المدخلات والخدمات التي يمكنها الحصول عليها غير متكيفة مع احتياجاتها وواقعها، مما يقلل من إنتاجيتها ودخلها المرتبط بذلك.
- 80- تفتقر المرأة في كثير من الأحيان إلى إمكانية الحصول على خدمات المشورة الزراعية. وتتلقى المزارعات، ولا سيما صغار منتجات الأغذية، القليل من الإرشاد الزراعي المباشر<sup>23</sup>. ويُفترض في كثير من الأحيان أنهن سيحصلن على المعلومات عن طريق أزواجهن.
- 81- وغالبًا ما يزرع الرجال والنساء محاصيل مختلفة و/أو أصنافًا مختلفة، ولديهم استخدامات مختلفة للمحاصيل التي يزرعونها. وفي العادة، تعمل برامج التربية وإدارة المحاصيل إلى حد كبير مع المزارعين الذكور وتميل إلى التركيز على تحسين السمات وإدارة المحاصيل التجارية التي يديرها الرجال في الغالب. ونادرًا ما تؤخذ أولويات المرأة بعين الاعتبار في برامج التربية<sup>24</sup>.
- 82- وتُصمم معظم الأدوات الزراعية، بما ذلك الأدوات الميكانيكية، بناءً على طول الرجل وقوته وجسمه، وهي غير ملائمة لاستخدامها من قبل النساء، بل وإنّ استخدامها قد يكون مضرًا لهنّ. وعلاوة على ذلك، فقد لا تتوفر الميكنة من أجل الأنشطة التي تضطلع بها المرأة في التجفيف والتخزين والتجهيز.
- 83- وتعتبر الثروة الحيوانية من الأصول الرئيسية للأسر الريفية، وغالبًا ما تمثل أداة لتراكم الثروة وعازلاً في حالة الأزمات ومصدرًا رئيسيًا للتغذية بالنسبة إلى الأسر. وبحسب السياق الثقافي، يشارك كل من النساء والرجال في رعاية الحيوانات، وغالبًا ما تأخذ النساء دورًا بارزًا في رعاية الماشية والدواجن على نطاق صغير.
- 84- وتتصف خدمات الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية بأهمية بالغة من أجل دعم تعليم المزارعين وتحسين نشر المعلومات الزراعية وزيادة الإنتاجية من خلال البحث والأدلة، ولا سيما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية. وتحقيق

<sup>23</sup> [The Gender and Rural Advisory Services Assessment Tool](#)، منظمة الأغذية والزراعة، 2018.

<sup>24</sup> 2018. State of the Knowledge for Gender in Breeding: Case Studies for Practitioners. Lima (Peru). CGIAR Gender and Breeding Initiative.

ورقة العمل رقم 3، الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR)، 2018. [www.rtb.cgiar.org/gender-breeding-initiative](http://www.rtb.cgiar.org/gender-breeding-initiative)

التوازن بين الجنسين في صفوف الممارسين أمر أساسي من أجل ضمان حصول كل من النساء والرجال على المعلومات والاعتراف بالتحديات الزراعية التي يواجهونها، ومعالجتها.

85- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

(1) الممارسات والنهج والأدوات والتكنولوجيات المكيفة والمناسبة للمزارعات، ولا سيما صغار منتجات الأغذية.

(2) خدمات المشورة والتدريبات والبحوث التحويلية والمراعية للمساواة بين الجنسين في المناطق الريفية التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والقيود الخاصة بالمرأة.

(3) الانخراط والمشاركة الكاملان للمرأة ومنظماتها في جميع أبعاد إعداد السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك نُهج الزراعة الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخياً والنهج المستدامة الأخرى.

### 3-6-2 الحصول على الخدمات المالية ورأس المال الاجتماعي

86- بيان المشكلة: ينتج عن محدودية وصول المرأة إلى الخدمات المالية والشبكات الاجتماعية انخفاض عائدات الموارد الإنتاجية، كما يحد من قدرة المرأة الاستثمارية في المزارع وإضافة قيمة إلى أنشطة ما بعد الإنتاج التي تضطلع بها.

87- ويشكل الافتقار إلى رأس المال النقدي عقبة كبيرة أمام أنشطة ريادة الأعمال للمرأة ومشاركتها المجزية على طول النظام الغذائي وسلاسل القيمة، من الاستثمار في الأراضي إلى الأعمال التجارية الزراعية والغذائية. وتشمل القيود المفروضة على حصول المرأة على الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين حواجز السياسات والقانونين والأعراف الثقافية التي تمنع المرأة من تطوير وتنمية مؤسستها وإنتاجيتها.

88- وغالبًا ما يكون لدى المرأة معرفة ونفاذ محدودين إلى الخدمات المالية<sup>25</sup>، وهو ما يحد من استخدامها للموارد الطبيعية والإنتاجية. وعندما يكون لديها إمكانية الحصول على هذه الخدمات، فهي تواجه اشتراطات ضمان أكثر تقييداً، ومهلاً أقصر لاستحقاق القروض، ومعدلات فائدة أعلى مقارنة بالرجال. وحتى عندما تتشابه المتطلبات، غالبًا ما تكون المرأة غير قادرة على استيفائها. وتحتاج المرأة إلى زيادة فرص نفاذها إلى الأسواق تيسره الخدمات المالية المصممة خصيصًا لاحتياجاتها وظروفها الخاصة، وذلك من أجل تحسين الإنتاجية وتحويلها إلى دخل وسبل عيش محسنة، والتي بدورها تدعم الأمن الغذائي والتغذوي والرفاه لأسرتها، وخاصة الأطفال.

89- ويحدّ عدم الشمول المالي للمرأة أيضًا من قدرتها على الحصول على التمويل المتعلق بإدارة مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ والتعافي منها، بما في ذلك التأمين الزراعي. وهذا على الرغم من واقع أن المرأة والفتيات غالبًا ما يتعرضن بشكل أكبر للمخاطر الزراعية المتعلقة بالمناخ التي يفاقمها تغير المناخ، إضافة إلى ارتفاع احتمال بيع أصولهن في المقام الأول من أجل التعامل مع الصدمات.

90- ويتم تحديد أحد الجوانب الرئيسية لحصول المرأة على الموارد والخدمات المادية وغيرها من الموارد والخدمات التكميلية الضرورية من خلال إشراكها في الشبكات ورأس المال الاجتماعي المخصص لها. وغالبًا ما تكون مجموعات

<sup>25</sup> [Gender and financial inclusion](#)، منظمة العمل الدولية، 2018؛ والشمول المالي، البنك الدولي، 2018.

المنتجين ووكلاء الإرشاد الزراعي ووسائل النقل متاحة للرجال أكثر من النساء لأنهم على صلة أفضل بمن يتحكمون بها ويواجهون قدرًا أقل من المشاكل الأمنية عند استخدامها مقارنة بالنساء. وعلى سبيل المثال، قد يحصل الرجال على وسيلة ركوب إلى المدن المحلية على متن الشاحنات التي تنقل المنتجات الزراعية التجارية، وهو أمر غير متاح أمام المرأة. وفي كثير من الأحيان، يكون وكلاء الإرشاد الزراعي الذي يسهلون الوصول إلى الأسواق والخدمات من الذكور، واحتمال أن يتيحوا هذه الروابط للمرأة هو احتمال ضعيف.

91- ويمكن أن يساهم إرساء شبكات للنساء والمنظمات النسائية، مثل النماذج التعاونية، في إحداث تغيير حقيقي نحو الاستقلال المالي للمرأة، وذلك من خلال تسهيل اجتماع النساء الريفيات ذوات الدخل المنخفض، وتعزيز التمكين وتوفير فرص العمل، وتحسين سبل العيش، وتبادل المعارف، والحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية. وفي حين أن هذه الشبكات غالبًا ما تبدأ بشكل غير رسمي، فقد أوضحت التجربة أنها يمكن أن تنمو لتصبح هياكل منظمة تمكّن من التفاوض الفعال مع الموردین وتجار التجزئة من أجل الحصول على خدمات أفضل، مما يدر أرباحًا لمزارع هؤلاء النساء ومؤسساتهن الريفية<sup>26</sup>.

#### 92- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

(1) برامج مالية محددة لرائدات الأعمال الريفيات تنطوي على اشتراطات ضمان أكثر مرونة، وبيانات بديلة من أجل تقييم مخاطر الائتمان، وجداول دفع مخصصة تناسب المحاصيل التي تزرعها المرأة واحتياجات التدفق النقدي لديها.

(2) مشاركة المرأة في الشبكات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التعاونيات، مع الاعتراف بالنظم المالية التقليدية المحلية التي تعرفها المرأة، ودعم هذه النظم، وإيلاء الاهتمام إلى المشاركة والقيادة الفعالتين للمرأة عند وجودها في شبكات مختلطة.

(3) التصدي للحواجز القانونية والمعايير الجنسانية والتحيزات الجنسانية من أجل الشمول المالي للمرأة.

(4) إدراج المنظور الجنساني في عملية إعداد البرامج المالية.

### 7-3 الوصول إلى أسواق العمل والحصول على العمل اللائق

93- بيان المشكلة: على الصعيد العالمي، يرتفع احتمال أن يتم توظيف النساء في وظائف هشّة وغير نظامية وغير آمنة، وفي كثير من الأحيان كعاملات بدوام جزئي موسمي وعارض. ونتيجة لذلك، يقل احتمال حصولهن على الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي واستحقاقات الأمومة والمعاشات التقاعدية. وقد توقف التقدم في سد الفجوة العالمية بين الجنسين في معدلات المشاركة في القوى العاملة، كما أن الفجوات في الأجور والدخل لا تزيد المرأة إلا حرمانًا. وفي كثير من الأحيان، تكسب النساء أقل من الرجال مقابل العمل ذاته، وهو ما يجد من دخولهن، وبالتالي من مساهمتهن في الأمن الغذائي والتغذية لأنفسهن ولأسرهن.

94- يمثل الحصول على فرصة عمل آمنة تسودها ظروف الكرامة والسلامة أمرًا ذا أهمية حيوية من أجل رفاه الإنسان ورخائه. ويدخل في عداد القوى العاملة ما يقارب نصف نساء العالم وثلاثة أرباع رجاله. ومع ذلك، يزيد احتمال

<sup>26</sup> [Guideline advancing gender equality the co-operative way](#)، منظمة العمل الدولية، 2015.

أن تكافح المرأة من أجل العثور على عمل مدفوع الأجر، ويعزى السبب في ذلك إلى التمييز في أشكاله المتعددة والمتداخلة، ومشاركة المرأة الأعلى في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والقيود المفروضة على حركتها وقدرتها على اتخاذ القرارات في العديد من السياقات. وغالبًا ما تتركز الوظائف المأجورة للمرأة في قطاعات الخدمات والعمالة الضعيفة والوظائف غير الآمنة الأقل أجرًا، وكثيرًا ما تكون في الاقتصاد غير النظامي. ويمكن أن تكون المرأة الريفية والحضرية عرضة للتمييز والاستغلال والعنف في مكان العمل، لا سيما عندما يكون عملها غير آمن.

95- وبشكل عام، يعاني العمال الزراعيون - بمن فيهم النساء - من الافتقار إلى تدابير الصحة والسلامة الملائمة، وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات والأمراض المميتة. وتمثل الزراعة أحد أكثر المهن خطورة بسبب التعرض للمواد الكيميائية الزراعية والآلات والمعدات ورعاية الماشية. وللأسف، غالبًا ما تفتقر النساء إلى الحصول على مستحقات الحماية الاجتماعية.

96- وتحصل المرأة كذلك على فرص عمل ريفية أقل خارج المزارع، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل تكميل الدخل الزراعي المنخفض. ولكن عندما تُتاح هذه الفرص، فإنها تتأثر في كثير من الأحيان بفجوة الأجور بين الجنسين، وهذا هو الحال أيضًا في سياقات الدخل المرتفع، وذلك بسبب الفصل القطاعي والمهني والتمثيل الزائد للمرأة في الوظائف المنخفضة الأجر وبنصف دوام. وفي المناطق الريفية، يزيد احتمال توظيف المرأة في المهام الكثيفة العمل، وتكسب أجورًا أقل من الرجال، وتُدفع أجورهن بالقطعة عوضًا عن الأجر اليومي.

97- وإضافة إلى ذلك، تحدّ الأعراف الاجتماعية والقوانين والممارسات المتحيزة جنسائيًا من مشاركة المرأة في منظمات العمال والمنتجين ومؤسسات العمل المنظم، مثل النقابات العمالية.

98- ويمكن أن يكون المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون، على وجه الخصوص، عرضة للاستغلال الشديد في العمل وغيره من أشكال سوء المعاملة. وفي حالة المرأة، تتفاقم هذه الحالة بسبب الديناميكيات الجنسانية وعلاقات القوة وأشكال الضعف المتعددة والمتداخلة.

99- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

(1) الإطار القانوني للمساواة في الأجور وحماية حقوق المرأة العاملة، بما في ذلك حقوق المهاجرات وطلبات اللجوء واللاجئات.

(2) تعزيز العمل اللائق وانتقال المرأة إلى الاقتصاد النظامي، والحد من الفصل في سوق العمل.

(3) تدخلات السياسات في شتى القطاعات من قبل الحكومات والقطاع الخاص بهدف تعزيز العمل اللائق والأجور المعيشية وتحسين ظروف العمل في النظم الزراعية والغذائية بالنسبة إلى النساء البالغات والفتيات في سن العمل، مع إيلاء الاهتمام للسلامة والحماية الاجتماعية، والقضاء على الحواجز وأوجه التمييز القائمة على نوع الجنس.

(4) التوفيق بين العمل المدفوع الأجر ومسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر، وإعادة التوازن بين عمل المرأة المدفوع الأجر ومسؤوليات الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر بين الرجل والمرأة من خلال سياسات التوظيف الوطنية التي تعالج التحديات الرئيسية المتعلقة بتوظيف الإناث. وتحديد أهداف للمهن ذات ترتيبات العمل المرنة، والتوظيف بوجود مرافق لرعاية الأطفال.

### 3-8 الاعتراف بالرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة والتقليل منها وإعادة توزيعها

100- بيان المشكلة: إضافة إلى الأدوار الإنتاجية، تتحمل المرأة مسؤوليات كبيرة تتعلق بالرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة. وفي كثير من الأحيان، لا يحظى هذا العمل بالاعتراف ولا يؤخذ بعين الاعتبار في الإحصاءات الوطنية. وتفرض الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة أعباء ثقيلة على استخدام المرأة لوقتها وتعيق قدرتها على المشاركة في أنشطة إنتاجية مأجورة. وفي العديد من البلدان، أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة عبء عمل المرأة، بما في ذلك التعليم في المنزل ورعاية المرضى.

101- وتعتبر الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذوي. ويشمل ذلك إعداد الطعام للأسرة والتجهيز والتنظيف والإطعام ورعاية الأطفال والمسنين والمرضى في الأسرة والمجتمع، والعديد من الأنشطة الأخرى الضرورية من أجل رفاه الإنسان والمجتمع ككل.

102- ومع ذلك، لا يجري تقاسم هذا العمل بالتساوي. وفي المتوسط، تقوم النساء بما يقارب ثلاثة أضعاف العمل غير المأجور الذي يقوم به الرجال. وترتّب هذه الأنشطة غير المأجورة عبئًا ثقيلًا على عاتق المرأة من خلال اقتطاع جزء كبير من وقتها وطاقتها وإعاقة مشاركة المرأة في الأنشطة المأجورة في سوق العمل وعمليات صنع القرار. ولا تحظى هذه الأنشطة بالاعتراف في كثير من الأحيان مع أنها تساهم في المتوسط بما يعادل 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (من أصل 90 بلدًا جرت دراسته). ولا بد من اتخاذ التدابير من أجل حساب القيمة المالية للأعمال غير المأجورة والاعتراف بها، وضمان إدراجها في الإحصاءات الوطنية.

103- وفي العديد من البلدان المنخفضة الدخل، وفي سياق البنية التحتية المحدودة، تقضي المرأة والفتيات الريفيات قدرًا هائلًا من الوقت في جلب المياه وخشب الوقود للاستخدام المنزلي والزراعي<sup>27</sup>. ولا تؤدي مثل هذه الأعمال المنزلية التي تستغرق وقتًا طويلًا إلى إبعاد الفتيات عن المدرسة فحسب، بل تُعرض المرأة والفتيات، لا سيما في السياقات الهشة، لخطر العنف والاعتداء الجنسي. وتواجه العديد من الفتيات أيضًا عبئًا مزدوجًا يتمثل في أداء الأعمال المنزلية داخل أسرهن، إلى جانب الأنشطة الزراعية، وغالبًا ما يعملن ساعات أكثر من الفتيان. وتشكل المواقف المجتمعية، مثل عدم تقدير تعليم الفتيات وعدم اعتبار الأعمال المنزلية كعمل، تحديات إضافية تقف أمام تحسين حالة الفتيات في المناطق الريفية.

104- وتمثل إعادة التوزيع المنصف للعمل غير المأجور بين النساء والرجال وتقليل عمل المرأة غير المأجور أمرًا حيويًا من أجل تمكين المرأة والفتيات. وتدعو الحاجة إلى وجود استثمارات عامة وبيئة تنظيمية تمكينية للقطاع الخاص في مجالات الرفاه والحماية الاجتماعية والتكنولوجيات الإنتاجية والموفرة للجهد، وفي البنية التحتية الريفية، بما في ذلك تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي ومرافق النظافة الصحية، والحصول على الكهرباء، وميكنة مهام التجهيز.

105- وهناك حاجة إلى تغيير المعايير الجنسانية التي تضع المرأة تحت عبء غير متناسب من الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة من أجل توزيع أكثر إنصافًا للمهام الأسرية ورعاية الأطفال؛ وهذا تغيير يتطلب مشاركة فعالة من الرجال والفتيات. وللسياسة العامة دور تؤول إليه، على سبيل المثال، من خلال الاستثمار في مرافق رعاية الأطفال وأدوات

<sup>27</sup> منظمة الصحة العالمية واليونيسف، 2017. التقدم المحرز في مجال مياه الشرب والإصحاح والنظافة العامة في المنازل 2000-2017 <https://www.who.int/ar/publications/item/9789241516235>

الحماية الاجتماعية المناسبة. وسييسفر إدخال الرجال في اقتصاد الرعاية عن تعزيز المساواة والتعاون بين الجنسين ودعم الصحة والتغذية لدى الأم والطفل.

106- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

- (1) تغيير المعايير الجنسانية التقييدية في ما يتعلق بتوزيع الرعاية والأعمال المنزلية غير المأجورة وإعادة توزيع أعمال الرعاية غير المأجورة بشكل منصف أكثر بين النساء والرجال.
- (2) الاعتراف بالأعمال غير المأجورة وتقييمها ورصدها.
- (3) الحد من الأعمال غير المأجورة من خلال الاستثمارات العامة في الرفاه، والحماية الاجتماعية، وتوفير خدمات الرعاية للأطفال والمسنين، والبنية التحتية الريفية، والتكنولوجيات المنزلية التي تجعل الأعمال غير المأجورة أسهل وأقل استهلاكًا للوقت والطاقة.
- (4) إشراك الرجال والفتيان في ما يتعلق بالأطفال والرعاية المنزلية.

### 3-9 قدرة النساء والرجال على القيام بخيارات استراتيجية بشأن تغذيتهم وتغذية أسرهم

- 107- بيان المشكلة: لقد كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى لدى النساء منه لدى الرجال في جميع أنحاء العالم وفي جميع المناطق بين عامي 2014 و2019. وعلى المستوى العالمي، زادت الفجوة بين الجنسين في الحصول على الأغذية بين عامي 2018 و2019، وقد لا تزداد إلا سوءًا في سياق جائحة كوفيد-19. وبعد ضبط الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، لا يزال لدى النساء احتمال أعلى من الرجال بنحو 13 في المائة للتعرض لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، واحتمال أعلى بنحو 27 في المائة للتعرض لانعدام الأمن الغذائي الشديد على المستوى العالمي<sup>28</sup>، وهو ما يعكس التمييز على نطاق واسع في الحصول على الأغذية ويعكس عدم المساواة في الحصول على الغذاء الكافي. تؤثر الحالة التغذوية للمرأة والفتيات على تغذية ورفاهية جميع أفراد الأسرة.
- 108- ويزيد احتمال أن تعاني المرأة والفتيات من سوء التغذية مقارنةً بالرجال والفتيان، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيولوجية. وغالبًا ما تحول أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء دون التغذية الجيدة. وتختلف الاحتياجات البيولوجية مع دورة حياة المرأة وأنشطة العمل التي تضطلع بها، إذ يكون لديها احتياجات خاصة تتعلق، على سبيل المثال، بالحديد وحمض الفوليك والمغذيات الدقيقة مثل الحديد واليود بالنسبة إلى النساء الحوامل والمراهقات. ولذلك، فإن السياسات والتدخلات المشتركة بين القطاعات الرامية إلى دعم الاحتياجات التغذوية الخاصة لدى المرأة والفتيات لها أهمية حاسمة ولا يمكنها تحقيق نجاح دائم دون مراعاة هذه العوامل.

- 109- وتؤثر الحالة التغذوية للمرأة، خاصةً أثناء الحمل والرضاعة الطبيعية، على الحالة التغذوية لطفلها. وتوجد لدى النساء احتياجات تغذوية إضافية، كمًا ونوعًا، أثناء الحمل أو الرضاعة الطبيعية وعند الانخراط في عمل يتطلب جهدًا بدنيًا. ويمكن لسوء التغذية عند النساء الحوامل أو المرضعات أن يُنشئ دورة من الحرمان متوارثة بين الأجيال

<sup>28</sup> حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

تزيد من احتمال انخفاض وزن الأطفال عند الولادة، ووفيات الأطفال، والأمراض الخطيرة، وسوء الأداء في الفصول الدراسية، وانخفاض إنتاجية العمل.

110- وتفضي المبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تحسين التغذية والرفاه للأسرة بأكملها بشكل كبير. وهناك أدلة تفيد بأن تمكين المرأة هو طريق لتحسين التغذية بفضل الروابط الإيجابية بين تمكين المرأة وصحة الطفل والأم. وتُظهر بيانات مؤشر "تمكين المرأة في الزراعة" من مختلف البلدان وجود علاقة متبادلة بين المؤشرات المختلفة لتمكين المرأة والتغذية. وعلى سبيل المثال، يرتبط تمكين المرأة في غانا ارتباطاً وثيقاً بجودة النمط الغذائي والتمكين الإجمالي للمرأة، وترتبط مشاركتها في قرارات الائتمان ارتباطاً إيجابياً وكبيراً بدرجة التنوع الغذائي لديها.

111- وتحتاج المرأة إلى التمكين من أجل اتخاذ قرارات بشأن تغذيتها والتمتع بالقدرة على المساهمة في تحسين تغذية أسرتها - ويتطلب ذلك الوصول إلى الموارد، والحصول على المعارف التغذوية الكافية، ومعالجة المعايير الجنسانية التي تمنعها من إبداء رأيها في العملية العادلة لاتخاذ القرارات الأسرية.

112- وفي حين أن بعض جوانب القرارات المتعلقة بإنتاج الأغذية وشرائها وتحضيرها قد تكون جزءاً من دور المرأة التقليدي كأم ومقدمة للرعاية، تختلف السياقات التي يمكنها فيها ممارسة قدرتها بشأن هذه المجالات، كما أن المعايير وأوجه عدم المساواة الهيكلية تمنعها من الاختيار وتنفيذ قدرتها. وتميل المناهج التقليدية للتثقيف التغذوي إلى تعزيز الأدوار الحالية للجنسين، مع التركيز على دور المرأة كأم ومقدمة الرعاية للأطفال. ولمعالجة هذا الأمر، يجب أن تعترف برامج التثقيف التغذوي بوجود أن يؤدي الرجال أيضاً دوراً في ضمان التغذية الكافية للجميع.

113- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

- (1) **المعارف التغذوية الكافية لكل من النساء والرجال من أجل تعزيز القدرة على اتخاذ خيارات استراتيجية بشأن التغذية الخاصة بهم وبأسرهم.**
- (2) **المعايير الجنسانية التي تديم سوء تغذية المرأة والفتيات وتحول دون إسماع أصواتهن في العملية العادلة لاتخاذ القرارات الأسرية.**
- (3) **السياسات والتدخلات المشتركة بين القطاعات من أجل دعم الاحتياجات التغذوية المحددة للمرأة والفتيات.**

### 10-3 الحماية الاجتماعية والمساعدة الغذائية والتغذوية

114- **بيان المشكلة:** لا تتمتع غالبية سكان العالم بأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية من الصدمات والأخطار والمخاطر، والنساء هن الأكثر تمثيلاً في هذه المجموعة<sup>29</sup>. ويمكن لمخططات الحماية الاجتماعية أن تتصدى

<sup>29</sup> Empowering rural women through social protection، منظمة الأغذية والزراعة، 2015

<http://www.fao.org/3/i4696e/i4696e.pdf>

منظمة الأغذية والزراعة. Social Protection and Resilience. Supporting Livelihoods in Protracted Crises and in Fragile and Humanitarian Contexts. 2017.

<http://www.fao.org/3/i7606e/i7606e.pdf>

للمخاطر والقيود المحددة التي تواجهها المرأة، التي تتعلق بدورة حياتهن ومعالجة انتقال الفقر من جيل إلى جيل<sup>30</sup>. كما يمكنها أن تساهم أيضًا في تحويل العلاقات بين الجنسين.

115- يمكن أن تدعم برامج الحماية الاجتماعية الأسر والأفراد من أجل منع الفقر، والتغلب على الإقصاء الاجتماعي، وإدارة المخاطر في ما يتعلق بأنواع مختلفة من الصدمات والقيود طوال فترة حياتهم. وفي العديد من الأسر، المرأة هي التي تقوم باستيعاب الصدمات وتستجيب للوضع الصعب باستخدام استراتيجيات مختلفة للتكيف، على سبيل المثال عن طريق تقليل استهلاكهن الغذائي وبيع الأصول، بهدف حماية الأمن الغذائي لأطفالهن وأفراد الأسرة الآخرين.

116- ويمكن للحماية الاجتماعية أيضًا أن تتصدى للمخاطر التي تواجهها المرأة والفتيات خلال دورة حياتهن وتدعمهن بتدابير تشمل، من بين أمور أخرى، تقديمات إعالة الأطفال والأسرة، وحماية الأمومة وإجازة الوالدين المدفوعة الأجر، ومستحقات إصابات العمل، والحماية من الأمراض والحماية الصحية، والمعاشات التقاعدية، إضافة إلى الحصول الكامل على الخدمات الصحية الشاملة، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة<sup>31</sup>، والتأمين ضد البطالة والتدخلات لتحسين سوق العمل وسبل العيش.

117- ويمكن لمجموعة شاملة من السياسات والبرامج الاجتماعية (القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات والمتعلقة بسوق العمل والرعاية الاجتماعية) أن تساهم بشكل كبير في النهوض بالمساواة بين الجنسين في المجتمع ومعالجة الأشكال المتعددة والمتداخلة للتمييز والحرمان التي تواجهها المرأة والفتيات. وقد تكون الحماية الاجتماعية أيضًا أداة تحويلية يمكن استخدامها لإعادة النظر في العلاقات بين الجنسين وتحويلها، على سبيل المثال عند استخدامها لإعادة توزيع أعمال الرعاية غير المأجورة.

118- ويمكن أن تسفر برامج الحماية الاجتماعية في شكل مساعدات غذائية وتغذوية نقدية أو عينية عن آثار إيجابية مباشرة على الأمن الغذائي والتغذية من خلال إتاحة الحصول على قدر أكبر وأفضل من الأغذية والتغذية لفائدة النساء وأسرهن. والأيام الألف الأولى من الحياة لها أهمية حاسمة بالنسبة إلى تغذية الأطفال. ولذلك، فإن التدخلات التي تدعم الحمل الصحي، والولادة الآمنة، والرضاعة الطبيعية الحصرية لمدة 6 أشهر، والتغذية التكميلية المغذية المتنوعة، هي أمور بالغة الأهمية.

119- وتحفز برامج التغذية المدرسية، وهي واحدة من أكثر برامج الحماية الاجتماعية شيوعًا، الآباء ومقدمي الرعاية على إرسال الأطفال، وخاصة الفتيات، إلى المدرسة. ويمكن للوجبات المدرسية المغذية أن تحسن نمو الطلاب ونمائهم وتركيزهم وبالتالي تعليمهم؛ ويمكن أن تؤدي إلى اختيار أنماط غذائية أكثر صحة مدى الحياة عند تقديمها مع التثقيف التغذوي. وعندما يكون مصدر الأغذية المدرسية من المزارعين/منتجي الأغذية المحليين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وخاصة المزارعات/المنتجات، فإن ذلك يمكن أن يشجع الزيادات في الإنتاج المحلي.

<sup>30</sup> اليونيسف. Social Protection and Its Effects on Gender Equality: A literature review. من إعداد السيدة Elena Camilletti، مكتب

إينوسنتي للبحوث، ورقة عمل رقم WP-2020-06 | أغسطس/آب 2020.

<https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/WP-2020-06-Social-Protection-and-its-Effects-on-Gender-Equality-Literature-Review.PDF>

<sup>31</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/2، الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكتوبر/تشرين الأول 2019.

120- أما مجالات السياسات المطروحة للمناقشة فهي:

- (1) إضفاء الشمول على برامج الحماية الاجتماعية، مع إيلاء الاهتمام للاحتياجات التغذوية المحددة لدى المرأة والفتيات.
- (2) برامج الحماية الاجتماعية التي تتناول التحولات والمخاطر المحددة لدورة حياة المرأة والفتيات وتنوع تجارب المرأة، بناءً على جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر.
- (3) مستحقات منصفة للجميع من المساعدات الغذائية، وإتاحة الفرصة للمشاركة على قدم المساواة في صنع القرارات وإعداد البرامج والسياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

## الجزء 4 - تنفيذ ورصد استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها

### 1-4 صياغة السياسات وتنفيذ الخطوط التوجيهية

- 121- تُشجّع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها بضمان الحقوق المتساوية للرجال والنساء والفتيان والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، وترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات وبرامج واستثمارات وطنية بموارد بشرية ومالية كافية.
- 122- ويجري تشجيع جميع الأعضاء وأصحاب المصلحة في لجنة الأمن الغذائي العالمي على القيام على جميع المستويات داخل الدوائر الخاصة بهم، وبالتعاون مع المبادرات والمنصات الأخرى ذات الصلة، بدعم وتعزيز نشر الخطوط التوجيهية واستخدامها وتطبيقها لدعم تطوير وتنفيذ سياسات وقوانين وبرامج وخطط استثمارية منسقة ومتعددة القطاعات على المستوى الوطني، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية.
- 123- وإنّ الحكومات مدعوة إلى استخدام الخطوط التوجيهية كأداة لاتخاذ مبادرات نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية. ويشمل ذلك تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وتحديد فرص السياسات، وتعزيز الحوار الشفاف والمفتوح، وتعزيز آليات التنسيق، وتحسين اتساق السياسات، ودعم التكنولوجيات المبتكرة، وإنشاء أو تعزيز منصات وشراكات وعمليات وأطر متعددة أصحاب المصلحة، وتعزيز ودعم مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم، بما في ذلك ممثلي الفئات الأشد ضعفاً.

### 2-4 بناء القدرة على التنفيذ وتعزيزها

- 124- تُشجّع الحكومات بشدة على تعبئة الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية، والحث على التعاون الدولي، من أجل زيادة القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان على تنفيذ الخطوط التوجيهية وتحديد الأولويات نحو تفعيلها ورصدها

على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن للوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة ووكالات التعاون الثنائي وشركاء التنمية الآخرين تقديم المساعدة في هذا الصدد.

#### 3-4 رصد استخدام الخطوط التوجيهية وتطبيقها

125- بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، تُشجّع الحكومات على تحديد الأولويات الوطنية في مجال السياسات والمؤشرات الوطنية ذات الصلة، واستنهاض الهياكل الإقليمية والمحلية للإبلاغ بشأن هذه المؤشرات، والقيام عند الاقتضاء، بإنشاء نظم للرصد والإبلاغ أو تعزيز النظم القائمة من أجل تقييم كفاءة السياسات والأنظمة وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حالة وجود آثار سلبية أو فجوات.

126- وتُشجّع لجنة الأمن الغذائي العالمي على إدراج الخطوط التوجيهية في عملها الجاري ومواردها المالية القائمة المخصصة للرصد، على النحو المحدد في الإطار الاستراتيجي العالمي للجنة الأمن الغذائي العالمي من أجل الأمن الغذائي والتغذية.